المسائل الخلافية عند ابن مالك والسمين الحلبي في شرحيهما على التسهيل

The controversial issues of Ibn Malik and Al-Samin Al-Halabi in their interpretations on Tas'hīl

فرح احمد جاسم محمد أ.د إبراهيم رحمن حميد الاركي

جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الانسانية

Abstract

This study talks about the debated issues addressed by the two interpreters, there are issues that are unique to Ibn Malik from his counterpart, that Al-Samin Al-Halabi did not mention them in his interpretation, because part of the book is missing, as for the issues that al-Samin al-Halabi followed up to Ibn Malik in his opinion are many, and I presented some samples of them. It is noted in their interpenetrations that Ibn Malik was prolonging the explanation of the grammatical issue and presents different opinions and analyzes and responds to his opponents and then gives examples of his opinion, and that his phrases were sometimes ambiguous, unlike Al-Samin Al-Halabi he was condensing and does not prolong the explanation or presentation of opinions and sometimes does not mention the name of the researcher only mentions the phrase (grammarians) or (Basrien) or (Kufic), and in some matters only mention the opinion of Ibn Malik without mentioning that he is in favor or dissenting of him

Email:frhahmdjasm526@gmail.comprofibraheemaa@yahoo.com

Published :5 -3-2024

Keywords: ت ابـ ع، خالـ ف

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

تتحدث هذه الدراسة عن المسائل الخلافية التي تطرق إليها الشارحان، فهناك مسائل انفرد بها ابن مالك عن نظيره، وأن السمين الحلبي لم يذكرها في شرحه؛ لأن جزءًا من الكتاب مفقود، أمّا المسائل التي اتبع فيها السمين الحلبي ابن مالك في رأيه فهي كثيرة عرضت نموذجًا منها، ومما يلحظ عليه عند الشارحين إن ابن مالك كان يطيل في شرح المسألة النحوية ويعرض الآراء المختلفة ويحلل ويرد على مخالفيه وبعدها يعطي الأمثلة على رأيه، وإن عباراته فيها كانت في بعض الأحيان غامضة، على عكس السمين الحلبي فقد كان يختصر ولا يطيل الشرح أو عرض الآراء وفي بعض الأحيان لا يذكر اسم العالم فقط يكتفي بذكر عبارة (النحويين) أو (البصريين) أو (الكوفيين) ، وفي بعض المسائل يكتفي بذكر رأي ابن مالك من غير أن يذكر أنه مؤيد أو معارض له.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأكرم الأمين، محمد (صلى الله عليه وسلم) وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم باحسان الى يوم الدّين، أمّا بعد:

فتعددت علوم العربية، منها النحو والصّرف والصوت والبلاغة... وفي كل علم من هذه العلوم أُلّفت وبرزت كتب ومصنفات عديدة، حظيت هذه المؤلفات باهتمام العلماء والقرّاء، نظماً وشرحاً، ومن الكتب التي حظيت بهذا الاهتمام وأصبحت من الكتب البارزة في علم النحو هو (التسهيل)، عُني به العلماء، والنحاة قديماً وحديثاً، وأخذ العلماء بدراسته وتحليله وتفسيره وشرحه، فتعددت المناهج والمذاهب فكثرت المصنفات وتنوعت، فنال كتاب التسهيل نصيباً جيداً من الدراسات منها ما وصل الينا ومنها لم يصل بعد، وكان (التسهيل) من المصنفات المهمّة التي لخصت قواعد اللغة نحوها وصرفها، وشرح مرّات عديدة، وكان الهدف من هذه الشروح توضيح ما غمض منها، وتفصيل ما اوجز شرحه، واختصار ما كثر شرحه فيها، ولعل من أشهر هذه الشروح (شرح التسهيل) لابن مالك، و (إيضاح السبيل الى شرح التسهيل) لاحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي.

وبعد اطلاعي على الشرحين تناولت في هذا البحث الذي جاء عنوانه (المسائل الخلافية عند ابن مالك والسمين الحلبي في شرحيهما على التسهيل) عرض المسائل الخلافية المتفق عليها عند الشارحين والمسائل الخلافية التي انفرد بها ابن مالك عن السمين الحلبي بشكل موجز والله الموفق.

أ. المسائل الخلافية المتفق عليها عند الشارحين:

1- تابع السمين الحلبي ابن مالك في (باب النعت)، في جواز نعت الأعم بالأخص[1]، وذكر كلا الشارحين أن الفراء وأبا علي الشلوبين أيضًا كان لهما الرأي نفسه في جواز نعت الأعم بالأخص، ومثال على ذلك نحو: مررتُ بالرجلِ أخيكَ[2].

2- ذكر الشارحان في باب (المعطوف عطف النسق) إن (إما) ليست حرف عطف، قال ابن مالك: ((نفيت أن تكون (إما) حرف عطف لأنَّها لا يليها معطوف إلّا وقبلها الواو، كقوله تعالى: **قُلۡ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلۡيَمۡدُدۡ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَدًّۚ حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوۡاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلۡعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعۡلَمُونَ مَنۡ هُوَ شَرّٞ مَّكَانٗا وَأَضۡعَفُ جُندٗا**[3]، فالعطف بالواو لا بها، لأنَّ عطفية الواو إذا خلت من (إما) ثابتة، وعطفية (إما) إذا خلت من الواو منتفية، والأصل إستصحاب ثبوت ما ثبت ونفي ما نفي، وأيضًا فإن توسط (الواو) بين (إما) و(إما) كتوسطها بين (لا) و(لا) في نحو: زيد لا بخيل ولا جبان، والعطف قبل (لا) بالواو بإجماع، فيكن بها قبل (إما) ليتفق المتماثلان ولا يختلفا، ومن زعم أن (إما) عاطفة فله شبهتان: أحدهما أن (الواو) قد تحذف ويستغنى بـ(إما) كقول الشاعر:

يـــا لَيْتَمـــا أُمُّنـــا شـــالَتْ نَعَامَتُهـــا إيْمـــا إلـــى جَنَّـــةٍ إمـــا إلـــى نـــارِ[4]

والثانية: أنّ (أو) تعاقبها، كقراءة أبي (ﷺ): **قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ قُلِ اللَّهُ ۙ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ**[5]، و(أو) عاطفة بإجماع، فلتكن (إما) كذلك، ليتفق المتعاقبان ولا يختلفا، والجواب عن الأولى أن ذلك معدود من الضرورات النادرة، فلا اعتداد به، ومن يرى أنها عاطفة فلا يرى إخلاءها من (الواو) قياسًا على ما ندر من ذلك فلا يصح استناده إليه، واعتماده عليه))[6].

تابع السمين الحلبي رأي ابن مالك في هذهِ المسألة لكنه لم يطيل في شرحها، وكذلك ذكر رأي ابن عصفور بالإجماع على أن (إمّا) ليست عاطفة أيضًا[7]، إذ قال ابن عصفور: ((حروف العطف تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم اتفق النحويون على أنّه ليس بحرف عطف إلّا أنّهم أوردوه من حروف العطف لمصاحبته لها، وهو (إمّا) والذي يدل على أنه ليس بحرف عطف شيئان: أحدهما: مجيئه مباشرًا للعامل فتقول: قامَ إمّا زيدٌ وإمّا عمرو، فتلي (إمَّا) (قام)، وحرف العطف إنما يكون بعد المعطوف عليه، والآخر: أنها لما جاءت في محل العطف دخلت عليها الواو، فقلت: إمَّا عمرو، وحرف العطف لا يدخل عليه حرف عطف))[8].

3- وذكر الشارحان في (باب إعراب الفعل المضارع وعوامله)، أن هناك خلاف في الرفع للفعل المضارع، قال ابن مالك: يرفع المضارع لتعريه من الناصب والجازم، أي الذي يعمل في المضارع هو خلوه من عامل النصب والجزم، ولا خلاف أن الرافع للمضارع عامل معنوي، ولكن اختلفوا في هذا المعنى: فقال البصريون: الرافع للمضارع هو موقعه موقعًا صالحًا للاسم، ومتى كان الفعل لا يجوز أن يقع موقعه اسم

لم يجز رفعه، نقول: يقوم زيد، ويقعد عمر، وبكر ينطلق، فترفع في هذا كله لوقوع الفعل منه موقع المبتدأ أو الخبر المفرد، ولا يجوز الرفع في: أن يقوم زيد، ولم يقعد عمرو، لأن الفعل فيه لم يقع موقع الاسم، وأما نحو: كدت أفعل، فمثل كنت أفعل، وقعت فيه أفعل موقع فاعل وإن لم يتكلم به.

وقال الكوفيون: الرافع للمضارع خلوه من الناصب والجازم، فجعلوا الرافع له تجرده من العوامل اللفظية ليستند، كما كان الرافع للمبتدأ تجرده من العوامل اللفظية ليستند إليه، وبهذا القول قال شيخنا – ç–، واستدل على صحته بفساد ما قاله البصريون من قبل أن الرافع للمضارع لو كان وقوعه موقع الاسم لما ارتفع بعد (لو) وحروف التحضيض، لأنها مختصة بالأفعال، فليس المضارع بعدها في موضع الاسم، وقد رفعوه بعدها نحو: لو يقومُ زيد قمت، وهلا تفعلُ ذاك، فعلم أن الرافع له ليس وقوعه موقع الاسم، فوجب أن يكون تجرده من الناصب والجازم))[9].

أما السمين الحلبي فقد كان له نفس الرأي أي أنه ذكر لنا آراء النحاة حيث ذكر لنا أن الكسائي كان له رأي مختلف فإن الرافع للفعل المضارع عنده حروف المضارعة [10]، فردّ عليه السمين الحلبي بأنه يجزم وينصب وحروف المضارعة فيه[11].

4– من المسائل التي اتفق عليها الشارحان، إنّ (أنْ) في (باب نصب الفعل وعوامله) زائدة لا تعمل أي لا تنصب الفعل المضارع وهو رأي الأخفش، قال ابن مالك: ((وذهب الأخفش إلى أنّ (أنْ) في قوله تعالى: **أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ مِن بَعْدِ مُوسَىٰ إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَّهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ۖ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ۖ قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا ۖ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ** [12] زائدة، وقد نصبت المضارع حملًا على (أن) المصدرية، كما جرت (الباء) الزائدة حملًا على التي بمعنى الإلصاق، قال: لأن التقدير: وما لنا لا نقاتل، وهو مذهب ضعيف، لأن (أنْ) الزائدة غير مختصة، فلم يجز أن تعمل، لأن من شرط العمل الاختصاص، وأما الآية الكريمة فحمل (أنْ) فيها على أنها مصدرية، وهي بصلتها في تأويل مصدر منصوب على إسقاط الخافض، والتقدير: وما لنا في ألا نقاتل، أسهل مما ذهب إليه الأخفش فوجب اجتنابه))[13].

أمّا السمين الحلبي فقد اختصر المسألة بذكر رأيه بقوله: ((إنّ حرف الجرّ سواء كان زائدًا أم غير زائدٍ هو مختص بالأسماء، بخلاف (أنْ) الزائدة، فإنّها لا اختصاص لها، ألا ترى أنَّها تَتَّصلُ بالفعل والاسم، وملا لا يختص من الخروف لا يعمل))[14] ، وهذا كان ردهُ على من قال أن الزائد يعمل كما تعمل (الباء) و(مِنْ) نحو: ما زيدٌ بقائمٍ، وما جاءَ مِنْ رَجلٍ[15].

5– ومن المسائل التي اتفق فيها الشارحان حديثهما عن الفصل بين (كي) ومعمولها، بأنه إذا فصل فاصل بينها وبين منصوبها لا يؤثر هذا الفصل على عملها، قال ابن مالك: ((لا يجوز تقدم معمول معمولها

عليها خلافًا للكسائي، وقد يفصل به أو بجملة شرطية فيبقى النصب، قال الشيخ-ﭫ-: من كلامهم: جئت كي فيك أرغبَ، وجئت كي إن تحسن أزورك، بنصب أرغب وأزورك، والكسائي يجيز الكلام برفع الفعلين دون نصبهما))[16].

أما السمين الحلبي فقال: ((إذا فُصب بين (كي) وبين منصوبها بشيءٍ لم يؤثر الفصل في عملها النصب، فتقول: جئتُ كَي زيدًا أكرمَ، وقمتُ كي العسل أشرب، وهذا الذي ذكره المصنِّفُ مذهب البصريين فيه المنع، والكسائي يجيز الفصل، ولكنْ يبطل العمل، يعني بالمسألة الأولى تقديم معمول معمولها منعه البصريون، وأجازه الكسائي، ويعني في الثانية الفصل بينها وبين معمولها، فنقل عن الكسائي أنه يبطل معه عملها وعن غيرهِ أنه يبقى، نحو: جئت كي فيك أرغب، وجئت كي إنْ تجلس أكرمك، بنصب (أرغب) وقد فصله منها (فيك) و(أكرمك) وقد فصله منها الجملة الشرطية))[17].

6- وفي حديثهما عن (فعل الأمر)، فإنه بدون (اللام) موقوف وليس معربًا، وهذا مذهبهما ومذهب البصريين[18].

أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه معرب، والأصل فيه فعل مضارع مجزوم بـ(لام) الأمر فحذفت (اللازم) وحرف المضارع وبقي معربًا[19]، أمّا على رأي الأخفش فذهب على أنه معرب ولكن ليست كما ذهب إليه الكوفيون لأنه فعل وهذا هو سبب إعرابه[20].

7- اتفقا على أنّه إذا جاء بعد الفعل الذي يعد (لوْ) أسمية فإن هذهِ الجملة ليست جوابًا لـ(لو) قال ابن مالك: ((وقوله: غالبًا، احتراز من مجيء جواب (لو) جملة أسمية مصدرة بـ(اللام)، كقوله تعالى: وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ ۖ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ))[21].

أمّا السمين الحلبي فقد فصّل القول في هذهِ المسألة حيث قال: ((إذا ولي الفعل الواقع بعد (لو) جملة أسمية فليست جوابًا لـ(لو)، بل هي جوابٌ لقسمٍ محذوفٍ، فاستغني بهذهِ الجملة عن جواب (لو) بـ(مثوبة) ليست جوابًا لـ(لو) بل لقسمٍ مقدرٍ تقديره: واللهِ لمثوبة مِن عند الله خيرٌ، وظاهر كلام المصنف أن (لوْ) حينئذٍ لا جواب لها لأنه قال: مغنٍ عَن جوابها))[22]، وذكر لنا السمين الحلبي أن النحويين صرحوا على هذا التقدير بحذف الجواب قالوا معناه، ولو أنّهم آمنوا واتقوا لأُثيبوا، ثم أقسم بعد ذلك فقال: والله لمثوبة من عند الله خير[23].

وذكر الزجاج بقوله: ((مثوبة في موضع جواب (لو) لأنها تنبئ عن قولك (لأثيبوا) ومعنى الكلام أن ثواب الله خير لهم من كسبهم بالكُفْر والسحر))[24].

وخلاصة القول إن السمين الحلبي يتبع ابن مالك في قوله من أن الجملة الأسمية الواقعة بعد الفعل الذي بعد (لو) ليست جوابًا لها.

ب. المسائل الخلافية التي انفرد بها ابن مالك عن السمين الحلبي:

هناك مسائل خلافية ذكرها ابن مالك في شرحه وأوضحها وبين رأي النحويين فيها أ، رأيه، إلا إن السمين الحلبي لم يتطرق إلى تلك المسائل وإن السبب الأهم في ذلك أن كتاب السمين الحلبي (إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل) لم يكن كاملًا وإنما جزء منه مفقود وأكثر الموضوعات فيه لم تذكر وكذلك هناك مسائل شرحها ضمن الأبواب لم يُفرد لها بابًا كاملًا، وهنا نذكر المسائل التي انفرد بذكرها ابن مالك.

تحدث ابن مالك عن إعراب الأسماء الستة وذكر لنا خلافًا إذ قال: ((في إعراب هذهِ الأسماء خلاف: فمن النحويين من زعم أن إعرابها مع الإضافة كإعرابها مجردة، وأن حروف المد بعد الحركان ناشئة عن إشباع الحركات، والحركات قبلها هي الإعراب.

ومنهم من يجعل إعرابها بالحركات والحروف معًا.

ومنهم من زعم أن الحركات التي قبل حروف المد منقولة منها، فسلمت (الواو) في الرفع لوجود التجانس، وانقلبت في غيره بمقتضى الإعلال.

ومنهم من جعل إعرابها بحروب المد على سبيل النيابة عن الحركات، وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف، لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلًا، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة، فهذهِ خمسة أقوال، أضعفها الثالث، لأن فيه مخالفة النظائر من ثلاثة أوجه: أحدها: النقل في غير وقف إلى متحرك، والثاني: جعل حرف الإعراب غير آخر، والثالث: التباس فتحه الإعراب بالفتحة التي تستحقها البنية))[25].

ومن المسائل التي انفرد بذكرها ابن مالك حديثه عن (نون الأفعال الخمسة) قال: ((تحذف النون جزمًا ونصبًا، وعلى حذفها لأجل نون التوكيد، عند الكلام على المؤكد بها متى يكون مبنيًا ومتى يكون معربًا، وأما اجتماعها مع نون الوقاية فعلى ثلاثة أوجه:

أحدها: الفك نحو قوله تعالى: **وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِن قَبْلِي وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ اللَّهَ وَيْلَكَ آمِنْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَٰذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ**[26].والثاني: الإدغام في قراءة هشام عن ابن عامر: {أتعدانِّي}[27]، والثالث: الحذف في قراءة: ألآ مح مخ مم مى مي نجنح [28] قرأ بها عامر، وقرأ غيره {تشاقُّون}[29]، وقرأ ابن عامر: {أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَامُرُونَنِي}[30]، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون بالإدغام، وفي المحذوف خلاف، فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة في التخفيف نون الوقاية وأن الباقية نون الرفع، ومذهب سيبويه والأخفش عكس ذلك، وهو الصحيح لوجوه: أحدها أن نوى الرفع قد تحذف دون سبب، مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه))[31].

1- وفي حديثه في (باب إعراب المثنى والمجموع على حده) قال: ((زعم قوم أن رفع المثنى والمجموع على حده بلا علامة، وإن ترك العلامة له علامة، وإذا حدث عامل جر أو نصب الانقلاب ياء كان إعرابًا لحدوثه عن عامل، وهذا ظاهر قول الجرمي واختيار ابن عصفور، وهو مردود بوجوه:

أحدها: أن ترك العلامة لو صح جعله علامة الإعراب لكان النصب به أولى لأن الجر له (الياء) وهي به لائقة لمجانسة الكسرة، والرفع له الواو وهي به لائقة لمجانسته الضمة، وهي أصل الألف في المثنى فأبدلت ألفًا، كما قيل في: يَوْجل ياجل، وفي: يَوْتعد يا تعد، فلم يبقَ للنصب إلا مشاركة الجر أو الربع.

والثاني من وجوه الرد: أن القول بذلك يستلزم مخالفة النظائر، إذ ليس في المعربات غير المثنى والمجموع على حده ما ترك العلامة له علامة، وما أفضى إلى مخالفة النظائر دون ضرورة فمتروك.

الثالث: أن الرفع أقوى وجوه الإعراب، فالاعتناء به أولى، وتخصيصه يجعل علامته عدمية مناف لذلك فوجب اطراحه.

الرابع: أن تقدير الإعراب إذا أمكن راجع على عدمه بإجماع، وقد أمكن فيما نحن بسبيله، فلا عدول عنه، وذلك إما بتقدير مغايرة الألف والواو في نحو: عندي اثنان وعشرون، للألف والواو فيها قبل التركيب كما تقدر مغايرة الألف والواو والياء في نحو: نعم الزيدان أنتما يا زيدان، ونعم الزيدون أنتم يا زيدون، ومررت برجلين لا رجلين مثلهما))[32].

2- ومن المسائل التي انفرد بها ابن مالك عن نظيره في كلامه عن المجموع بالألف والتاء إذا كان معتل اللام المعوض عنها تاء التأنيث إذ قال: ((إذا أجمع هذا النوع بالألف والتاء جاز عند بعض العرب أن ينصب بالفتحة، كقول بعضهم: سمعْت لُغَاتَهم.

وكقول الشاعر:

فلمّـــا جَلاهـــا بالأيـــام تَحَيَّـــزَت ثُباتًـــا عليهـــا ذُلُّهـــا واكتئابُهـــا[33]

هكذا رواه الفراء بفتح التاء، ولا يعامل بهذهِ المعاملة إلا نحو لُغَة وثُبَه منالمعتل اللام المعوض منها التاء، ما لم يرد إليه المحذوف، فإن رد كسنوات وعضوات رجع إلى ما هو به أولى وهو النصب بالكسرة، لأن نصبه بالفتحة قبل الرد كان لسببين: أحدهما: الشبه بباب قضاة في أنه جمعٌ آخرهُ تاءٌ مزيدة بعد الألف في موضع لام معتلة، والثاني: ثبات بإزاء تبين، وكسرته بإزاء يائه، فكما جاز على لغة أن يراجع الأصل (بثبين) تشبيهًا (بقرين)، جاز مراجعته (بثبات) تشبيهًا (ببنات)، وكل واحد من السببين منتف. مع رد المحذوف، فيبقى على الإعراب الذي هو به أولى، وزعم أبو علي أن قول من قال: سمعت لُغَاتَهم، بالفتح لا يحمل على أنه جمع بل على أنه مفرد رُدَّ لامه فقلبت ألفًا، وهذا الذي ذهب إليه مردود من أربعة أوجه:

أحدها: أن جمعية (لغات) في غير (سمعت لغاتهم) ثابتة بإجماع، والأصل عدم الاشتراك لاسيما بين إفراد وجمع.

الثاني: أن التاء في هذا الجمع عوض من اللام المحذوفة، فلو ردت لكان ذلك جمعًا بين عوض ومعوض عنه، وذلك ممنوع.

الثالث: أن قائل (تحيزت ثبات) يصف مشتار عسل من شق جبل، والعادة جارية بأن النحل التي تكون هناك إذا نُفِّرت بالأيام، وهو الدخان، اعتزلت مع يعاسيبها ثبة ثبة، فمعنى ثبات إذن جماعات، لا يستقيم المعنى بغير ذلك.

الرابع: أن بعض العرب قال: رأيت ثباتك، بفتح التاء، حكاه ابن سيدة، وهذا نص في الجمعية التي لا يمكن فيها ادعاء الإفراد، فبطل قول أبي علي بطلانًا جليًا غير خفي))[34].

وفي حديثه عن رافع المبتدأ ذكر لنا خلافًا بين النحويين إذ قال ابن مالك: ((الحاصل أن الابتداء هو تقديم الشيء في اللفظ والنية مجردًا مسند إليه خبر، ومسندًا هو إلى ما يسد مسد الخبر، ومذهب سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ))[35].

فقال سيبويه في موضع: ((كل اسم، ابتدئ به ليبنى عليه كلامٌ، والمبتدأ والمبنى عليه رفعٌ، فالابتداء لا يكون إلّا بمبنى عليه، فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه))[36].

وقال أيضًا: ((واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئًا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يُذكر كل واحدٍ منها بعدما يُبتدأ، فأمّا الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق؛ ارتفع علد الله لأنه ذُكر ليُبني عليه منطلق وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلتهِ))[37].

فذكر ابن مالك إن قول سيبويه هو الصحيح لسلامته ثم قال: ((أشهر الأقوال لمخالفة لقوله أن الابتداء رافع المبتدأ والخبر معًا، وهذا لا يصح لأربعة أوجه:

أحدها: أن الأفعال أقوى العوامل، وليس فيها ما يعمل رفعين دون اتباع، فالمعنى إذا جعل عاملًا كان أضعف العوامل وكان أحق بألا يعمل إلا في شيء واحد.

والثاني: أن المعنى الذي ينسب إليه عمل ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه كالتمني والتشبيه أقوى من الابتداء، لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه، والأقوى لا يعمل إلّا في شيء واحد وهو الحال، فالابتداء الذي هو أضعف أحق بألّا يعمل إلا في شيء واحد.

والثالث: أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ، لأن المبتدأ مشتق منه، والمشتق يتضمن معنى ما اشتق منه، وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز بإجماع أصحابنا، فلو كان الابتداء عاملًا في

الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف، وتقديم معمول العامل المعنوي الأقوى ممتنع، فما ظنك بالأضعف.

الرابع: أن رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ، فكام بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذي تضمنه، فكما لا ينسب الجزم دخول عامل على مصحوبه كالتمني والتشبيه أقوى من الابتداء؛ لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه، والأقوى لا يعمل إلّا في شيء واحد وهو الحال، فالابتداء الذي هو أضعف أحق بألّا يعمل إلا في شيء واحد.

والثالث: أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ، لأنّ المبتدأ مشتق منه، والمشتق متضمن معنى ما اشتق منه، وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز بإجماع من أصحابنا، فلو كان الابتداء عاملًا في الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف، وتقديم معمول العامل المعنوي الأقوى ممتنع، فما ظنك بالأضعف. لمعنى الشرط بل للاسم الذي تضمنه، كذلك لا يتسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ))[38].

فهنا ابن مالك عرض لنا الآراء التي ردت على سيبويه بأن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، ثم ذكر رأي أبو العباس المبرد بأن المبتدأ مرفوع بنفسه، أما الخبر فهو مرفوع بالمبتدأ[39].

فقال ابن مالك: ((وأمثل من قول مَن قال: الابتداء رفع المبتدأ والخبر معًا قول أبي العباس: الابتداء رفع المبتدأ بنفسه، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ وهو أيضًا مردود؛ لأنه قول يقتضي كون العامل معنى متقويًا بلفظ، والمعروف كون العامل لفظًا متقويًا بلفظ، كتقوي الفعل بواو المصاحبة، أو كون العامل لفظًا متقويًا بمعنى، كتقوى المضاف بمعنى اللام، أو بمعنى مِن، فالقول بأن الابتداء عامل مُقّوى بالمبتدأ لا نظير له فوجب رده))[40].

ومنهم من ذكر أن المبتدأ أو الخبر مرفوعان لتجردهما للإسناد وهذا أيضًا مردود إذ قال: ((هما مرفوعان بالابتداء، وفيه رداءة زائدة من ثلاثة أوجه: أحدها: أنه جعل التجرد عاملًا، وإنما هو شرط في صحة عمل المبتدأ، والابتداء هو العامل عند سيبويه وغيره من المحققين، والثاني: أنه جعل تجردهما واحدًا، وبيس كذلك، فإن تجرد المبتدأ تجرد الإسناد إلى ما يسد مسد مسند إليه، وتجرد الخبر إنما هو ليسند إلى المبتدأ، فبين التجريدين بَوْن، فكيف يتحدان.

الثالث: أنه أطلق التجرد ولم يقيده، فلزم من ذلك ألا يكون مبتدأ ولا خبرًا ما جر منهما بحرف زائد نحو: ما فيها من أحد))[41]، أما رأي الكوفيين فهما مرفوعان أحدهما بالآخر[42]، وهو عنده أيضًا مردود إذ قال: ((إذ لو كان الخبر رافعًا للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعًا للخير لكان لكل منهما في التقدم رتبة أصلية، لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله فكان لا يمتنع: صاحبها في الدار، كما لا يمتنع: في داره زيد، وامتناع الأول، وجواز الثاني دليل على أن التقدم أصلية للخبر فيه))[43].

ومما انفرد به ابن مالك في الخلاف النحوي في (باب نعم وبئس)؛ إذ قال: ((يدل على فعلية (نعم وبئس) اتصال تاء التأنيث بهما ساكنة في كل اللغات، واتصال ضمير الرفع البارز بهما في لغة حكاها الكسائي نحو: أخواك نعما رجلين، وإخوتك نعموا رجالًا، والهندات نعمن هندات، وقال ابن برهان: الدليل على أن (نعم) فعل ماضٍ رفعه الظاهر وتضمنه الضمير ودخول لام القسم عليه، وعطفه على الفعل الماضي))[44].

فذكر ابن مالك لنا الخلاف بين النحاة على فعليتهما، فمذهب البصريين والكسائي إنهما فعلان[45]، أمّا الفراء وأكثر الكوفيين فزعموا على إنهما أسمان، والدليل على أسميتها هو دخول حرف الجر عليها[46]، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

صَبَّحك اللهُ بخَيرٍ باكِرِ ... بنُعْمِ عَيْنٍ وشَبابٍ فاخِرِ[47]

وفي حديثه عن أصل (حَبَّ) ، ذكر أن فيه خلافًا فقال: ((الصحيح أن حبذا فعل وفاعل، ولكنه جرى مجرى المثل فاستغنى فيه (بذا) عن (ذي) في قول الراجز:

يـــا حَبَّـــذَا القَمْـــرَاءُ وَاللَّيْـــلُ السَّـــاجْ وطُـــرُقٌ مِثْـــلُ مُـــلاءِ النَّسَّـــاجْ[48]

وعن ذين في قول الشاعر:

حبـــــذا أنتمـــــا خَلِيلـــــيّ إنْ لـــــم تَعـــذِلاني فـــي دَمْعِـــيَ المُهْـــراق[49]

وعن أولئك في قوله:

أَلَا حَبَّـــذَا أَهْـــلُ المَـــلَا غَيْـــرَ أَنَّـــهُ إِذَا ذُكِـــرَتْ مَـــيٌّ فَـــلَا حَبَّـــذَا هِيَـــا[50]

وأصل حَبَّ حَبُبَ وهو وزن يندر في المضاعف لاستثقال ضمة العين تماثلها اللام، لكن سهّله هنا عدم ظهور الضمة للزوم الإدغام وعدم التصرف))[51].

أمّا رأي المبرد[52]، وابن السراج[53]، فجعلا (حبّ) و(ذا) اسمًا مرفوعًا بالابتداء ولا يصح ما ذهبا إليه، لأن (حبّ) و(ذا) فعل وفاعل عند النحاة.

الخاتمة:

توصل البحث الى جملة من النتائج أهمها:

1. ان شرح ابن مالك والسمين الحلبي للتسهيل يُعدّان من الشروح التي برزت من خلال طريقة عرضهما للمسائل النحوية وتحليلها ومناقشتها بصورة واضحة.
2. لشخصية الشارحَينِ البارزة والقوية كشفت لنا طبيعة الفكر النحوي عندهما، فكان الخلاف النحوي أهم وابرز ما جاء في الشرحين.
3. والشارحان وان كانا يميلان الى المذهب البصري، إلا أَنَّ هذا لا يعني أَنهما أنكرا تأييدهما للعلماء الكوفيين فإبن مالك كان يأخذ بآراء الكوفيين في كثير من المواضع، وتبعه في ذلك السمين الحلبي.

الهوامش

(1) يُنظر: شرح التسهيل: 308/3، وإيضاح السبيل إلى شرح التسهيل: 50/1.

(2) يُنظر: التذييل والتكميل: 58/11، وتوضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك: 950/1، وشرح الأشموني: 319/2.

(3) سورة مريم: 75.

(4) البيت للأحوص الأنصاري: الديوان: 221، ولسعد بن قرط: المحتسب: 284/1.

(5) سورة سبأ: 24.

(6) شرح التسهيل: 344/3.

(7) يُنظر: إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل: 126/1-127.

(8) شرح جمل الزجاجي: 174/1-175.

(9) شرح التسهيل: 5/4-6.

(10) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: 448/2.

(11) يُنظر: إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل: 4/2-5.

(12) سورة البقرة: 246.

(12) شرح التسهيل: 12/4.

(13) إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل: 14/2.

(14) يُنظر: معاني القرآن: 194/1.

(15) شرح التسهيل: 18/4.

(16) إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل: 27/2.

(17) يُنظر: شرح التسهيل: 61/4، وإيضاح السبيل إلى شرح التسهيل: 99/2، والأصول في النحو: 145/2.

(18) يُنظر: معاني القرآن للفراء: 469/1.

(19) يُنظر: شرح التسهيل: 62/4، والمساعد على تسهيل الفوائد: 125/3.

(20) سورة البقرة: 103.

(21) شرح التسهيل: 100/4.

(22) إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل: 214/2-215.

(23) يُنظر: ارتشاف الضرب: 192/4، والجنى الداني: 284، ومغني اللبيب: 310.

(24) معاني القرآن وإعرابه: 187/1.

(25) شرح التسهيل/ 43/1.

(26) سورة الأحقاف: 17.

(27) المحتسب: 220.

(28) سورة النحل: 27.

(29) المحتسب: 225.

(30) المصدر نفسه.

(31) شرح التسهيل: 51/1-52.

(32) المصدر نفسه: 74/1-75.

(33) لم أقف على قائله: البيت في الشافية الكافية: 340/2، وشرح الأشموني: 104/1.

(34) شرح التسهيل: 87/1-88.

(35) شرح التسهيل: 126/2.

(36) الكتاب: 126/2.

(37) المصدر نفسه: 127/2.

(38) شرح التسهيل: 270/1-271.

(39) المقتضب: 50/2.

(40) شرح التسهيل: 271/1.

(41) المصدر نفسه: 271/1-272.

(42) يُنظر: المصدر نفسه: 272/1.
(43) المصدر نفسه: 272/1.
(44) شرح التسهيل: 5/3.
(45) يُنظر: المقتضب: 141/2، والأصول في النحو: 111/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 389/4، وشرح التصريح على التوضيح: 76/2.
(46) يُنظر: شرح التسهيل: 5/3، و20/4.
(47) لم أقف على قائله: البيت في شرح التسهيل: 5/3، وشرح الأشموني: 25/1.
(48) لم أقف على قائله، البيت في: شرح المفصل: 250/1.
(49) لم أقف على قائله، البيت في: يُنظر: همع الهوامع: 88/2.
(50) البيت لذي الرمة: الديوان: 1920/3.
(51) البغداديات: 201، 204.
(52) يُنظر: المقتضب: 143/2.
(53) يُنظر: الأصول في النحو: 1/ 114-115.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣ - ٥٧٧ هـ)، وبحاشيته: «الانتصاف من الإنصاف» لمحمد محيي الدين عبد الحميد [ت ١٣٩٢ هـ]، المكتبة العصرية ،ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
2. -ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق : رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
3. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د . ط، د.ت .
4. -المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)،مجموعة محققين وهم: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين [ت ١٤٣٦ هـ]، د. محمد إبراهيم البنا، د. عياد بن عيد الثبيتي، د. محمد إبراهيم البنا، د. عبد المجيد قطامش، د. عبد المجيد قطامش، د. عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
5. إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل لأحمد بن يوسف المعروف ب (السمين الحلبي) (ت 756ه)، مجلة الجامعة الإسلامية-المدينة المنورة، د.ط، د.ت.
6. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: د. حسن هندي، دار القلم بدمشق (الأجزاء ١ - ٥) - دار كنوز إشبيليا بالرياض (الأجزاء ٦ - ٢٠)، ١٤٤٤ هـ_ ٢٠٢٢ م.
7. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
8. الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1413هـ - 1992م.
9. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
10. شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) ،تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية ، ط١، ١٤٢٨ هـ.
11. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ - 2000م.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري الموسوم بـ «التخمير»: صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (٥٥٥ – ٦١٧ هـ)،تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين [ت ١٤٣٦ هـ]،دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٠ م.
12. شرح جمل الزجاجي: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، ط1، 1941هـ - 1998م.
13. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

14. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، قرأه وعلق عليه: الدكتور يحيى مراد، دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان، ط1، 1424هـ - 2003م.
15. معاني القرآن: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
16. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر،ط١، د.ت .
17. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)،تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
18. المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت، د. ط. د. ت.
19. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، د.ط، د. ت.